

الطبيباني: القطاع النفطي يعاني من فساد إداري ونطالب رئيس الوزراء بمحاسبة المقصرين



عمر الطبيباني متحدثاً



إعارة والتي يفترض أن تكون وفق الخبرة وبعد انتهائه إعارته يعود لمكانه السابق ولا يتم تثبيته. وقال «للاسف هناك من يدير المؤسسة وكأنها

طالب النائب عمر الطبيباني سمو رئيس مجلس الوزراء بمحاسبة المقصرين في القطاع النفطي، مؤكداً أن «القطاع بحاجة إلى الانتشال من الفساد الإداري الذي يعاني منه».

وقال الطبيباني، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، «تقدم بأسئلة برلمانية للقطاع النفطي وللاسف إجاباتهم كلها لف ودوران»، موضحاً أن من أمثلة ذلك «الإجابة عن أحد الأسئلة بشأن موظفة أتت بالبراشوت كحماية دون إجراء أي اختبار لها، بادعائهم أنها أتت بنظام الإعادة وليس التعيين بموجب عقد».

وبين الطبيباني أن الجهة المعنية لم تلتزم بشروط التوظيف سواء بعقد أو

ملك خاص لهم، وهذا نموذج بسيط لما يحصل في الإدارة التي تدير أهم قطاع بالكويت».

وأضاف الطبيباني «قدمت أسئلة جديدة للقطاع النفطي تختص بمنصب نائب الرئيس التنفيذي في شركة البترول العالمية لعمليات أوروبا ومن ترشح لهذا المنصب».

وتساءل «هل كانت هناك مفاضلة بناء على السير الذاتية والكفاءة أم تم تفصيل المنصب له لأن زوجته من الدولة الأوروبية التي عين فيها ولأنه صاحبهم؟».

وأشار الطبيباني إلى أن بعض قياديي القطاع النفطي اتهموا أعضاء لجنة التحقيق في استجوابي رئيس الوزراء وقالوا «هذه اللجنة صورية»، معرباً عن رفضه لهذا الاتهام مؤكداً

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة

بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

أن أعضاء اللجنة يسعون لمصلحة الكويت.

وفي الجانب الآخر، تمنى الطبيباني أن تكون زيارة وفد القطاع النفطي إلى فيتنام أتت ثمارها وتم حل مشكلة المصفاة، لأنه على ما يبدو أن الشريك القبطاني يريد الاستحواذ على المصفاة وإخراج الكويت منها.

عزى نظيره الفنزويلي بوفاة سفير فنزويلا لدى الكويت الغانم يهنئ نظيره في المغرب بذكرى عيد العرش



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيته تهنئة إلى رئيس مجلس النواب المغربي حبيب المالكي ورئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، وذلك بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشقيقة. كما بعث الغانم ببرقية إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية فنزويلا البوليفارية عمر بربوزا، عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الكويت د. هادل مصطفى باوليني.

استفسر عن مكافحة التصحر الشاهين: ما إجراءات «الزراعة» في تشجيع التشجير في المناطق السكنية؟



أسماء الشاهين

هذه المناطق المتصحرة في العالم يصل إلى 28٪ منها، وتمثل إجراءات زراعة مصدات الرياح، ومكافحة الرعي الجائر، وتشجيع التشجير، إبراز أوجه مقاومة التصحر وأضراره. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1- ما إجراءات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في تشجيع التشجير في المناطق السكنية القائمة والجديدة؟
2- ما إجراءات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لمكافحة التصحر - زحف الكثبان الرملية - على المناطق الزراعية والسكنية؟

والتصحر سبب رئيسي للرياح الحملية بالآتية - الطوز والغبار - وللوطن العربي نصيب من جملة

وجه النائب أسماء الشاهين سؤالاً إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري قال في مقدمته: لما كان التصحر - بمعنى تدهور حالة التربة في المناطق القاحلة والجافة - يؤدي إلى الأضرار بالإنسان والحيوان والإنتاج الزراعي وصعوبة الاستقرار فيها وتاهيلها بالسكان، والذي تسبب في خسائر مادية كبيرة تصل بحسب ما ذكرته موسوعة (ويكيبيديا) إلى خسائر عالمية تقدر بـ (40 مليار دولار أميركي سنوياً)، ويعاني منه ما يقارب (150 مليون إنسان).

تكون متطابقة مع متطلبات الجهات الدولية فهاد يطالب رئيس الحكومة بحث الوزراء على تعديل القوانين الرياضية



عبدالله فهاد

لشؤون الشباب السابق حول إمكانية المشاركة في أغسطس المقبل بجارتنا وهل شاركنا بالعلم الكويتي أم تحت العلم الأجنبي؟ إلا أنه وعلى أثر تلك الأسئلة وبعد التعديل الوزاري وإسناد حقيبة وزارة الشباب للوزير محمد الجبري وصلتنا الإجابة التي تم التأكيد فيها على مشاركتنا بالعلم الكويتي بجارتنا خلال الفترة 18 أغسطس - 2 سبتمبر 2018. وقال فهاد أنه وبعد خطاب الألبية الدولية والذي طالبت فيه بتعديلات على القانون وإرجاع المجالس المختصة المعترف بها من المنظمات الدولية سواء عن طريق الحكومة أو عن طريق المنظمات الدولية بتشكيل لجان مؤقتة بالأشخاص أنفسهم، وبالتالي لا نريد إعادة مشهد أولمبياد البرازيل (ريو) 2016 وما حدث لإبطان فهد الديحاني وعبدالله الطريقي.

صحيحاً من الأساس، حيث تم تطبيقه على كرة القدم دون الألعاب الأخرى. وأضاف أن إصدار قانون المنشطات خلال شهر مايو حيث خاطبت اللجنة الأولمبية الدولية للكويت بتاريخ 2018/7/27 تطالب فيه ببعض التعديلات على القانون منها إلغاء عقوبة السجن واستقلالية التحكيم الرياضي. وأوضح أنه توجه سابقاً بأسئلة مباشرة لوزير الدولة

دعا النائب عبدالله فهاد سمو رئيس الوزراء إلى اضطلاع بمسؤولياته تجاه وزرائه وحثهم على المبادرة بتعديل القوانين الرياضية لتكون متطابقة مع متطلبات الجهات الدولية، لافتاً إلى أن الوزراء تعهدوا أكثر من مرة برفع الإيقاف وأن القوانين لا تتعارض مع الميثاق الأولمبي وقوانين المنظمات الدولية الرياضية، إلا أن هذا لم يحدث. وشد فهاد على تنفيذ ما جاء بكتة اللجنة الأولمبية وعدم إهدار الوقت وتقويت الفرصة على الشباب الرياضي الكويتي الذي وضحة هذا الصراع الذي أضر بسمعة الكويت. وأشار إلى ان الحكومة تعهدت للنواب في الجلسة الخاصة لإقرار قانون 2017/87 برفع الإيقاف الرياضي ليكون متوافقاً مع الميثاق الأولمبي والمنظمات الرياضية الدولية الأخرى وهو ما لم يكن

الدلال: تشكيل فريق برئاسة وزير لصيانة الطرق العامة



محمد الدلال

الكويت والهيئة العامة للطرق والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية يوكل إليهم مهمة تنفيذ خطة عمل سريعة لصيانة الطرق العامة والطرق داخل المناطق السكنية ومعالجة ما تخلفه موجات الغبار وبالأخص في المناطق الجديدة إضافة إلى صيانة وإعداد المطبات في الطرق وفق معايير الدولية، على أن تكون خطة العمل محدداً فيها أدوار كل وزارة أو جهاز (وزارة الأشغال - الهيئة العامة للزراعة - الهيئة العامة للطرق - بلدية الكويت) وتتم أعمال الصيانة وفق المعايير الدولية، كما يتم إعلام الجمهور بتحركات فريق العمل.

كما لوحظ تراجع دور الأجهزة الحكومية المختصة بالأصوات والخطوط في صيانة الطرق والمطبات القائمة في الطرق وازدياد حالات شكاوى المواطنين من تلف الطرق دون أن يكون هناك علاج متخصص بالدولة. وطالب الدلال في نص اقتراحه بالآتي:

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح يرغبه قال في مقدمته: لقد تزايدت مؤخراً شكاوى المواطنين والمقيمين في شتى مناطق الكويت لاعتبارات تتعلق بعدم قيام وزارات وأجهزة الدولة بمهامها في أعمال صيانة الطرق وإزالة العوائق والعقبات في الأحياء السكنية والمناطق، وبالأخص الشوارع في القطع السكنية، وقد نمت حالة الاستياء عند المواطنين بسبب موجات الغبار التي أثرت سلباً على المناطق السكنية الجديدة في الكويت مثل «مدينة صباح الأحمد، منطقة جابر الأحمد، منطقة الخيران السكنية.. الخ» وأدى ذلك إلى ازدياد حالات الحوادث المرورية وتراكم الأتربة أمام منازل وسكن المواطنين، ومن جانب آخر أدى إهمال وعدم قيام بعض الأجهزة بادوارها كتوسعة الرقعة الزراعية والمساحة الخضراء وإقامة الحدائق العامة وهي إحدى المسؤوليات والهيئات العامة للزراعة إلى زيادة حالة الغبار وتراكم

قدم تعديلاً على قانون الانتخابات الباطين: تعيين قاضيين أحدهما يشرف على عملية الاقتراع والآخر يشرف على فرز الانتخابات



عبد الوهاب الباطين

العملية الانتخابية وعملية الفرز إلى ساعة متأخرة من الليل مما يسبب له الإرهاق والتعب وقد يؤدي إلى الخطأ غير المقصود في عملية الفرز. لذا يجب تعيين قاضيين، أحدهما يشرف على عملية الاقتراع والآخر يشرف على عملية الفرز بحيث يبدأ قاضي الانتخاب عمله من بداية العملية الانتخابية حتى إغلاق صناديق الاقتراع، ويبدأ عمل قاضي الفرز من انتهاء عملية التصويت حتى انتهاء عملية الفرز.

رجال القضاء أو النيابة العامة غير من اشترك في عملية الاقتراع يعنيه وزير العدل. المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: بسبب الإرهاق الشديد الذي يعاني منه القاضي في يوم الانتخابات وذلك بحضوره إلى المقر الانتخابي الساعة السابعة صباحاً وإشرافه على

العامة، يعينه وزير العدل وتكون له الرئاسة، ومن عضو يعينه وزير الداخلية من الرجال أو النساء بسبب مرشح، ويتعين على رئيس اللجنة التحقّق من شخصية الناخب قبل أن يبدي رأيه من واقع شهادة الجنسية الخاصة به، ولرئيس اللجنة أن يعهد بذلك للناخب إلى إحدى أعضاء اللجنة من النساء. وعند انتهاء عملية الاقتراع يتولى رئاسة اللجنة أحد

قدم النائب عبد الوهاب الباطين اقتراحاً بقانون بتعديل المادة 27 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، ونصت مواد على ما يلي: المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة 27 من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار إليه النص الآتي: الفقرة الثانية من المادة 29: وعند تشكيل كل لجنة من أحد رجال القضاء أو النيابة

البعض منهم يعملون في «النقل العام» الكندري: منح موظفي الشركات الحكومية دعم العمالة الوطنية



عبدالكريم الكندري

دون المساس بالراتب الحالي للموظف أسوة بباقي الموظفين الكويتيين

من المشاكل، أهمها ضعف الرواتب التي لم تطرأ عليها أي زيادة منذ عام 1994 إلى يومنا هذا، بل وتعتبر رواتب موظفي شركة النقل العام الأدنى على مستوى الكويت وعلى مستوى الشركات الحكومية، وبما أن موظفيها خاضعون لقانون العاملين بالقطاع الأهلي ولا ينطبق عليهم قرارات ديوان الخدمة المدنية.

تقدم النائب د. عبد الكريم الكندري باقتراح يرغبه لمنح موظفي شركة النقل العام والشركات الحكومية الأخرى، دعم العمالة الوطنية دون المساس بالراتب الحالي للموظف. وقال الكندري في شرح اقتراحه إن الموظفين الكويتيين في شركة النقل العام الكويتية وعددهم 70 موظفاً كويتياً فقط يعانون

طالب الحكومة بمساندة جهود وزير التعليم العالي في قضية الشهادات المزورة الشطي: إصلاح خلل مؤسساتنا التعليمية لن يتحقق من دون رقابة شعبية



خالد الشطي متحدثاً

الموضوع ساتحدث فيه لاحقاً بإسهاب». وقال إنه «في كل الدول الحضارية والمقدمة هناك اهتمام بارز بجهاز الاعتماد الأكاديمي ولكن الوضع لدينا مختلف، وأيضاً هناك فشل ذريع بسبب المناهج الدراسية». وأضاف أن «أعظم كلية لدينا في الكويت وهي كلية الطب خلال الفترة المقبلة إذا لم تكن هناك قواعد جديدة تصلح الأوضاع فيها فإن هذه الكلية قد لا يتم الاعتراف بها على مستوى الدول الخارجية مثل أمريكا وفرنسا وغيرهما».

وزاد الشطي أن «هذا الوضع بالنسبة لكلية الطب فما بالك بالنسبة للكليات الأخرى، وكل هذا حصل في السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة بسبب السبات العميق للحكومات التي مرت علينا. وبين أن تلك الحكومات المتعاقبة لم تتوخ الحذر تجاه هذا الانحدار في المستوى التعليمي وكانت ترضخ للإبتزاز باعتماد شهادات مزورة. وطالب الشطي وزير التربية المتسك بمواجهة المنسور والذباب» من كبار المسؤولين ومحل الموظفين، أما أن يتم حل الموضوع فقط على 40 أو

معدلات الطلبة الكويتيين والكويتيات، وأكد أن «هناك فساداً في جامعة الكويت التي كانت في يوم من الأيام صرحاً أكاديمياً شامخاً ولكن اليوم كثر فيها الفساد والمنسود». وأضاف الشطي «الموقع الإلكتروني في كلية الهندسة يضم أشخاصاً لديهم شهادات معتمدة من جامعات غير معروفة ولكن الآن تم إغلاق الموقع حتى لا يدخله أحد، لافتاً إلى أن هناك مؤسسات تعليمية فيها غسيل أموال، وهذا

أكد النائب خالد الشطي أن إصلاح الخلل في المؤسسات التعليمية لن يتحقق إلا بالرقابة الشعبية، مطالباً رئيس مجلس الوزراء بمساندة جهود وزير التربية ووزير التعليم العالي في مواجهة قضية الشهادات المزورة. وقال الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «محرابة الخوطين في قضية الشهادات المزورة، وانتشال العملية التعليمية من براثن الفساد، لاسيما شهادات عمليات غسيل الأموال في المؤسسات التعليمية تحتاج إلى تعاضد الجهود الرسمية والمساندة الشعبية لمواجهتها».

وأضاف «هناك أزمة في التعليم الكويتي، وهي أزمة عميقة وحقيقية، ولا تقتصر على شهادات الدكتوراه المزورة بل تمتد لشهادات الماجستير والكالوريوس أيضاً الثانوية العامة ووزارة التربية تعلم بهذه الحقيقة». وأشار إلى أنه عندما أصدرت وزارة التربية لائحة الغش نارت ثائرة البعض وكان الغش هو الأصل والالتزام باللوائح هو الاستثناء أيضاً عندما تم تطبيق

2- قيام فريق العمل بتقديم تقرير كل 3 أشهر عن إنجاز أجهزة الدولة في هذا الخصوص للجنة المختصة في مجلس الوزراء ويعرض على مجلس الوزراء حتى يتسنى دعم الوزارة لإعداد الفريق ومعالجة القصور القائم.

1- قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق برئاسة أحد الوزراء يضم في عضويته ممثلين ذوي صلاحيات من وزارة الأشغال ومن بلدية